التزام الأفراد بالمؤثرات الجماعية والقوى الاجتماعية، إذ يرمي المجتمع بثقلهِ
الأفراد ويمارس ضغوطه عليهم لضبطهم من أي انحراف، والأفراد من جان
يشتركون ويؤيدون ذلك؛ الأمر الذي يجعل من الحياة تسير على الجادة المستقيمة[1].

فالتساند والتكاتف معناه التوازن والاتساق في الوظائف والأدوار، التي م
خلالها يسير المجتمع سيراً منطقياً، إلا أن الخروج عن ذلك مؤداه تفكك وانحراف
مبادئ وقواعد الحياة المنظمة في المجتمع.

إن أصحاب نظرية النسق يعتبرون إن المجتمع وحدة كلية تعمل في أطار نظا
أوسع هو البيئة، وتشكل هذه الوحدة الكلية نسقاً لأنها تتألف من مجموعة متساندة م
العناصر والمتغيرات، وطبقاً لذلك يفترض وجود حدود للنسق تفصله عن البيئة التي
يوجد فيها، وهو يميل بطبيعتهِ إلى تحقيق ضربٍ من التوازن الداخلي، بحيث يتمكن م
استعادة تكاملهِ في حالة تعرضهِ لتهديدات من داخل حدودهِ أو من خارجها، فضلا
عن ذلك يميل النسق إلى اتخاذ طابع بنائي يتصف بقدرٍ كبير من الاستمرارية
والدوام[2].

لعل توازن النسق داخل البناء الاجتماعي من أكبر الضرورات المهمة لسير
المجتمع على وفق أطر موضوعية لا ينتابها أي قصورٍ أو خلل.

لكن ذلك لا يعني أن النسق لا تتداخل فيه اتجاهات منحرفة تؤدي إلى الإخلال
بتوازنهِ، منها أولاً دخول أعضاء جدد إلى داخل النسق وثانياً وجود اتجاهات منحرفة،
ويقوم النسق بمعالجة تلك المشكلات عن طريق ميكانزمات التعلم والضبط التي
تؤازرها من جهةٍ أخرى ميكانزمات الدفاع والتوافق داخل الشخصية، التي تدفع
الفاعل إلى أن يسلك وفقاً لنسق التوقعات الذي يعطيه المجتمع أهمية خاصة. كما أن

---

(1) د. محمد سعيد فرح، البناء الاجتماعي والشخصية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989، ص 73 – 74.

(2) د. السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي (المفاهيم والقضايا)، قطر، دار قطري بن الفجاءة، ط 2، 1986، ص 33 – 34.

النسق يقوم بتقليل احتمالات اختلال التوازن داخلهِ عن طريق الضبط والتماثل بين الأفراد واستقرار المعتقدات، وقد يصبح النسق مُهدداً بالانهيار في حال عدم حدوث ذلك[1].

وذلك ما عانى منه النسق الاجتماعي العراقي الحالي، إذ وُجدت اتجاهات منحرفة أدت إلى ضرب كل قواعد الضبط والسيطرة، فتحللت الشخصية العراقية إلى شخصية أنومية في أغلبها، ولم يحدث تماثل على الأغلب بين ألأفراد في الضبط والاتفاق على الأسس المناسبة لسير المجتمع، فكانت النتيجة مجتمعاً منهاراً متمثلاً بأنساق غير مترابطة في الأداء والوظائف، لوجود فجوات خلل فيها.

لقد عرّف «بارسونز» النسق الاجتماعي بأنه فاعلين أو أكثر يمثلان مكانات متباينة وأوضاع مختلفة، ويؤديانَ أدواراً متفاوتة، بمعنى أنه نمط منظم يحكم علاقات الأفراد ويحدد حقوقهم وواجباتهم تجاه الآخرين، وفق اطار من القيم العامة والمعايير والرموز الثقافية[2].

ولما كان النسق بهذه الصورة فقد اختلفت الأدوار بالنسبة لأفراد المجتمع العراقي، ولم يعد هناك نمط منظم يحكم هذه العلاقات سواءً أفراد المجتمع مع أنفسهم أو مع السلطة، أي لم توجد هناك مقومات لديمومة فاعلية النسق، إذ اضطربت هذه العلاقات فاستحال الأمر إلى أزمة عمت أجزاء المجتمع كافة.

إن الخاصية العامة الأساسية لأي نسق من الاساق الاجتماعية تتمثل في تساند مكوناتهِ، ذلك التساند الذي يتألف من العلاقات المحددة القائمة بين الأجزاء باعتبارها مناهضة لعشوائية التغاير (**Variability**)، وبعبارة أخرى فأن التساند هو

---

(1) د. محمد عاطف غيث، الموقف النظري في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990، ص123.

(2) د. محمد الغريب عبد الكريم، الاتجاهات الفكرية في نظرية علم الاجتماع المعاصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط2، 1982، ص111.

النظام (Order) في العلاقات بين المكونات الداخلة في النسق، وهذا النظام يحوي نحو المحافظة أو الصيانة الذاتية (Self –Maintenance)، التي يُعبر عنها تعبيراً من خلال مفهوم التوازن[1].

فالتوازن يُعد أحد الخصائص الجوهرية للانساق، إذ ان العلاقات المتبادلة العناصر المكونة للنسق تؤكد أن النسق سوف يظل باقياً، لدرجة ان التغيرات في عناصره المكونة يعوضها أو يعمل على التوازن معها تغيرات في الأجزاء الأخرى ويُعرف هذا النوع من التوازن بالتوازن الاستاتيكي، إذ إن نتيجتهِ الإبقاء على الوضع كما هو[2].

إن درجة تساند وتكاتف الانساق تؤدي إلى تساند في تعويض الخلل في أحد بعض الأجزاء، إلا أن ذلك قد شهد العكس في أنساق المجتمع العراقي، إذ إن الخلل أحد الأنساق قد اثر في بقية الأنساق الأخرى، واستحال الآمر إلى بناء اجتماعي مُعطل بصورةٍ شبه كاملة.

لذا فالنظام (Order) يمثل عنصراً هاماً في تصور «بارسونز» للنسق الاجتماعي الذي يتكون من مجموعة من المتغيرات المتساندة، والتساند ما هو إلا نظام للعلاقات القائمة بين الأجزاء المكونة للنسق[3].

ومن المؤكد أن وجود النظام داخل النسق معناه الترابط المنطقي بين أجزائه؛ مما يؤدي إلى السير بصورةٍ منطقية من دون خلل أو تعثر.

إن هناك ركائز أساسية للنسق الاجتماعي عند «بارسونز»، والتي بدونها لا يستطيع الاستمرار في الوجود الاجتماعي وهي:[4]

---

(1) د. عبد الباسط عبد المعطي، مصدر سابق، ص182.

(2) د. غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص130.

(3) د. محمد عاطف غيث، مصدر سابق، ص122.

(4) د. معن خليل عمر، انشطار المصطلح الاجتماعي، بغداد، مطابع التعليم العالي، 1990، ص67 – 68.

1 ـ التكيف أو ضمان العيش: من أجل حماية المجتمع وصيانتهِ يجب أن تتوفر مصادر بيئية (طبيعية وبشرية) كامنة وموزعة على مقومات النسق الاجتماعي كافة، ويحصل التكيف الاجتماعي بعدئذ.

2 ـ تحقيق الأهداف: التي تُشير إلى أنجاز أوليات ونهايات أو غايات النسق، وبالوقت ذاتهِ يتم تحريك مصادر النسق من أجل إنجازها وتنفيذها.

3 ـ التكامل: أي تحقيق التعاون بين وحدات النسق والحفاظ على علاقتها المتبادلة.

4 ـ الاستتار والكمون: هذه الركيزة تُبنى على فقرتين هما التحقق من حاجات ودوافع ومهارات الفرد ومدى تطابقها مع مقومات الدور الاجتماعي الذي يمارسه، وهذا التحقق يعني المحافظة على النسق وصيانتهِ من الانحراف، والفقرة الثانية هي كيفية معالجة القلق والاضطراب الذي يحصل للأفراد.

ولما كانت هذه الركائز الأساسية لابد منها للنسق الاجتماعي كما ذكرها «بارسونز» وبدونها يختل النسق ولا يستطيع الاستمرار، فالمجتمع العراقي قد أختل النسق الاجتماعي فيه، لوجود خلل ومعوقات في ملائمة هذه الركائز، فلم يتم توفير مصادر طبيعية وبشرية كافية موزعة على النسق الاجتماعي لحصول التكيف، ولم يُنظر بجديةٍ إلى غايات الأفراد داخل النسق وحاجاتهم، بسبب الاضطرابات المستمرة، فضلاً عن طبيعة الأفراد وسجاياهم التي ساهمت مع ذلك أيضاً؛ الأمر الذي لم يخلق تعاوناً بين كل وحدات ألنسق،لاضطراب العلاقة فيما بينهم بسبب الظروف المعوقة لذلك والمتمثلة بعدم استقرار النسق، فضلا عن تجاهل أدوار ووظائف الأفراد؛ مما أدى ذلك إلى الانحراف وعدم المحافظة على النسق.

كما يرى «بارسونز» فإن التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي هما أداة التغير الأساسية التي يمكن بواسطتها تحقيق الانسجام والتناغم ما بين نظام الشخصية والأنظمة المحيطة، إذ تساعد التنشئة الاجتماعية الصحيحة على التزام الكائن الحي بالمحافظة على نظامهِ الاجتماعي باعتبارهِ عضواً فيه، وتكون مسؤولة أيضاً عن التأكد

من التزام الشخص تجاه النظام الاجتماعي عن طريق دمج نظامهِ الثقافي في الشخ
المختلفة لمساعدتهم على امتلاك قدر مشترك من القيم والمعايير والأنماط الخاصة ب
الاجتماعي، فبواسطة امتلاك القدر المشترك من الثقافة يستطيع الأفراد المختلف
شخصياتهم المحافظة على النظام الاجتماعي وتحقيق توازن يساعدهم على دمج
والمعايير الرسمية المتفق عليها من شخصيات الأفراد المختلفين على حدوث تكي
حقيقي للسلوك في البناء الاجتماعي[1].

إن التنشئة والضبط ممكن أن ينطوي تحتهما عامة الشعب ومسؤولي السلطة الس
بواسطتهم يمكن تحقيق قدرمعقول من التوازن والتناغم في المجتمع العراقي
حدوث أو وجود معوقات وظيفية تؤدي إلى عدم التوازن والتساند؛ مما يخلق حالة
النكوص في الوظائف وأداء الأدوار، فيواجه النسق معوقات لا يستطيع من خلا
الديمومة والاستمرار.

من المؤكد أن يؤدي عدم توازن النسق وعدم وجود التساند بين أجزائه إلى ع
أداء وظائفهِ بالشكل المطلوب، وذلك جدير بأن يخلق حالة من اللامعيارية المرضية
أغلب أجزاء المجتمع.

إن اللامعيارية يمكن قياسها عن طريق المدى الذي عنده يستطيع الفرد أن يش
بأن قادة مجتمعهِ المحلي منفصلون عن حاجاتهِ، ومختلفون عنه فيها، وأن يدرك أنه وغير
ممن يشبهونه مختلفون واقعياً عن الأهداف التي قد وصلوا إليها فعلاً، وأن ينظر إ
الحياة كما لو كانت بلا معنى، وذلك بسبب فقدان المعايير والقيم، وأن يجد أن أط
علاقاته الشخصية لا يعطيه السند أو التأكيد الفعّال الذي على أساسه يستطيع التنب
بمستقبلهِ[2].

(1) ثناء محمد صالح، سوسيولوجيا تأريخ العراق المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1999، ص86 – 87.

(2) د. غريب سيد أحمد وآخرون، مصدر سابق، ص347.

وذلك ما حصل فعلاً في المجتمع العراقي في أغلب فتراتهِ، إذ سادت اللامعيارية كثير من أفرادهِ بسبب التضاد بين أهداف الأفراد وما حققه لهم من تولوا السلطة، وعدم التماسك بين أجزاء المجتمع بشكلٍ جدي، إذ وجد الأفراد أن ما يطمحون إليه غير قابل للتحقيق؛ ما أدى إلى خلق حالة من اليأس لديهم تمثلت بمعيارية غير آبهة لأية شيء.

إن كل ذلك قد جاء من التفكك الاجتماعي الذي يُشير إليه «ميرتون» «بانه عدم توافق النسق الاجتماعي للمكانات المترابطة وللأدوار المترابطة، عندما لا تحقق الأهداف الجمعية تلك الرغبات والتميزات الفردية لأعضاء النسق»، ويحدد عدم التوافق هذا النوع من الفشل عند مقابلة واحد أو أكثر من متطلبات النسق الوظيفية:[1]

1 ـ أنماط السلوك الاجتماعي غير المتمسك بها.

2 ـ التوترات الشخصية التي تسيطر على النسق ولا يمكن التحكم فيها، حيث تتخذ قنوات معينة.

3 ـ الارتباط غير المتوافق بين النسق الاجتماعي والبيئة التي يقع فيها، سواء من حيث ضبطها أو التكيف معها.

4 ـ عدم امكانية وصول الأعضاء إلى أهداف تبرر وجودهم بسبب بناء النسق الاجتماعي.

5 ـ عدم تجانس العلاقات بين الأعضاء ولو إلى الحد الأدنى الضروري للأنشطة ذات القيمة.

إنّ متطلبات النسق قد واجهت في المجتمع العراقي معوقات وظيفية أحالت دون اتمام مسيرتها؛ مما أعاقها بشكلٍ كبير ولم يتم تحقيق الأهداف المرجوة.

لقد أستخدم «ميرتون» مفهوم المعوقات الوظيفية (**Dysfunction**) ليشير إلى

(1) المصدر نفسه، ص 331 – 332.

تلك النتائج التي يمكن ملاحظتها، والتي تحد من تكيف النسق أو توافقه[1].

ولما كانت تلك المعوقات قد أوجدت خللاً في تركيبة النسق الاجتماعي العراقي برزت حالة الانومي (اللامعيارية) بشكلٍ واضح.

ومن المفيد الإشارة إلى مصطلح الانومي (اللامعيارية)، فقد حاول «ميرتون» يستخرج مصطلح التحلل الخلقي (اللامعياري) من مؤثرات البناء الاجتماعي، فوفر فض مرتسماً يوضح فيه خمسة سبل سلوكية تستخدم الوسائل المؤسسية، لكي تحقق أهد سواء ثقافية فيه تمثل طموحهِ ومعاناتهِ في تحقيق هدف يتمنى أن يصل إليه. وقد أوض عن تح «ميرتون» حدوث ذلك عندما لا يستطيع الفرد تحقيق طموحه وآمالهِ فأنه من الجائز يتكيف ينحرف في سلوكه أو تفكيره فيخرج عما رسمته له ثقافته من معايير سلوكية، فوض لقيم السبيل الأول وسماه بالمطابقة أو المماثلة، الذي يوضح مطابقة وسائل الفرد المؤس معوق مع طموحه الثقافي، لكي لا يحدث هناك انحرافاً وانحلالاً خلقياً أو معيارياً، والس ليتح الثاني هو الإبداع أو الابتكار الذي يوضح فيه عدم مطابقة وسائل الفرد المؤسسية م طموحه وأهدافه الثقافية، والسبيل الثالث هو الطقسي كما سماه «ميرتون» الذي يقت الأز فيه الفرد إجتماعياً بسهولة، لأنه يكون مالكاً للوسائل المؤسسية لتحقيق أهدافه، لك انهز لا يستطيع أن يصل إلى هدفهِ، فيتشبث بالأحكام القيمية التي تكون بمثابة كلائ وغي روتينية جاهزة لتبرير خوفهِ من التنافس في تحقيق أهدافه[2]. ويلجأ إلى الغيبيات الت فيك تقنعه بما يريده من دون التأكد من أن ذلك الذي يريده ربما يتحقق أو لا.

أما السبيل الرابع فقد سماه «ميرتون» بالانسحابي، أي انه ينكمش في استخد ترج الوسائل المؤسسية، ومن ثم لا يستطيع تحقيق أهدافه الثقافية وآمالهِ وطموحا بلا الشخصية، فيكون انهزامياً من مسؤوليات المجتمع ومتطلبات المرحلة التطورية، الت بش يعيشها المجتمع ويصبح معزولاً عن الأفراد ومجهولاً في المجتمع ومدركاً بعدم جدوا

(1) د. محمد الغريب عبد الكريم، مصدر سابق، ص87. (1)

(2) د. معن خليل عمر، انشطار المصطلح الاجتماعي، مصدر سابق، ص81 – 82. (2)

(3)

أي يكون فرداً هامشياً غير منتجاً[1]، ويصبح في نظر نفسه والأفراد غير مثمر ومنحرفاً وذا ضرر كبير على المجتمع.

في حين إن المسلك الخامس سماه «ميرتون» بالعاصي أو المتمرد، وهذا يعني انه يرفض القيم الاجتماعية السائدة في مجتمعهِ لكنه يحل محلها قيماً جديدة بديلة عن الأولى، سواء أكان ذلك على صعيد الوسائل المؤسسية أم الأهداف الثقافية، وهنا يبحث الفرد عن تحديد موقفه بشكلٍ خاص يعكس خصوصيته الثقافية والشخصية، ولكي لا يتكيف مع مجتمعه الحالي بل يحاول تغيير بناء مجتمعهِ. فالتمرد يعني التحدي السافر لقيم مجتمعهِ بقصد تغييرها، فهو ينظر إلى وسائل المؤسسة التي يعيش فيها على أنها أحد معوقات تحقيق آمالهِ وغاياتهِ، فيطرح وسائلهِ الخاصة وأهدافه الشخصية بشكل علني، ليتحدى الواقع الاجتماعي الذي يعيشه، وهذا انحراف عما هو سائد في مجتمعهِ[2].

ولو لاحظنا تلك السبل لوجدنا انها قد تنطبق على شخصية الفرد العراقي في فترة الأزمات، فهو ينحرف عندما لا تتطابق أهداف المؤسسة مع أهدافه، وكذلك يصبح انهزامياً ومتوتراً ومتمسكاً ببعض القيم الروتينية الغيبية وانسحابياً منكمشاً على نفسه وغير قادر على تحقيق أهدافه، وقد يصبح متمرداً قاصداً تغيير كل ما يعانيه في مجتمعه، فيكون ذلك سبيلاً لتحللهِ الخلقي ووقوعه في اللامعيارية.

إن اللامعيارية التي بدأنا الكلام عنها والتي يُشار إليها أيضاً بالتفسخ الخلقي هي ترجمة للكلمة الفرنسية أو الانكليزية «أنومي» «Anomie»، وهي كلمة يونانية تعني بلا قانون أو ناموس، وتعني أيضاً فقدان المعايير وغياب أي أتفاق جوهري أو اجماع بشانها في المجتمع الحديث (الذي تتآكل فيه القيم والتقاليد)[3].

---

(1) د. معن خليل عمر، انشطار المصطلح الاجتماعي، مصدر سابق، ص82 .

(2) المصدر نفسه، ص82.

(3) د. عبد الوهاب المسيري، اللامعيارية (اللاعقلانية المادية)، مقال منشور على الانترنيت:
www. elmessiri. com / Zionism / jevvish / encyclopid / start / oo 5% cmg 1 5% cgz 4y. 5 cba 5% 5cmd 11. htm – 10 k – zusatzliches Ergebnis –

ومن ذلك التحلل ممكن أن يخرج الفرد على كل شيء في مجتمعهِ، فتعم الفو
كل ركن من أركان حياتهِ وقد يعتقد إن ذلك هو الصواب، إلا انه بطبيعة الحال مع
حقيقي لمتطلبات ومكونات النسق الاجتماعي.

واللامعيارية هي حالة الانعدام النظامي (De-institutionalization) النو
تتميز بها الوسائل والتي تنجم عن عملية تمجيد الأهداف (Goals) الثقافي
والاستهانة بأي شكل من أشكال الإشباع الذي يمكن أن تحققه المشاركة الخالصة
نشاط المنافسة، وعدم الاقتناع بغير المحصلة «الناجمة» تماماً والتي توفر الإش
المطلوب[1].

والمقصود «بانعدام أخلاقية الوسائل» هو افتقادها لطابعها الملزم، أو افتقار
لخاصية الإلزام، وهذا يعني أنها فقدت خاصيتها كمعايير اجتماعية نتيجة لعدم الالتز
بها. وأما «انعدام نظامية الوسائل» فهو يعني افتقادها لطابعها النظامي، وافتقارها
خصائص أساسية، وهي الانتشار والتكرار والأسبقية، وهذا يشير إلى انعدام فاعليته
وعدم قيامها بدور ايجابي وفعال في توجيه السلوك وضبطهِ[2].

فالانومي كما وصفها «دوركهايم» ظاهرة تمثل حالة باثولوجية قد تظهر بين ثنايا
حياة البشر، في حالات الأزمات التي قد تنتاب المجتمع[3]، لما لتلك الأزمات م
ضغوط تؤدي إلى بروز خلل واضح في الأدوار والوظائف بالنسبة للافراد و
يتعاملون معه في حياتهم ومجتمعهم.

كما تشير الانومي أيضاً إلى حالة من فقدان المعايير في المجتمع أو الجماعة، وق
عمل دوركهايم للإشارة بوضوح إلى هذا المفهوم، ولاسيما من ناحية أثره في البنا

---

(1) د. سامية محمد جابر، الفكر الاجتماعي (نشأته واتجاهاته وقضاياه)، بيروت، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ط1، 1989، ص285 ـ 286.

(2) المصدر نفسه، ص286.

(3) Emile Durkheim on the Division of Labore in Society: Sociological Theory, http://www.uchicago.edu/PRELIMS/Theory/durkheim.html - 75k -

الاجتماعي والثقافي[1].

ولقد أثرى مفهوم الانومي «لدوركهايم» النظرية السوسيولوجية عن الانحراف، وكان ذلك بمثابة نقطة تحول «لروبرت ميرتون» حين حلل العلاقة بين البناء الاجتماعي والانومي، وهي دراسة حاول من خلالها ان يكشف كيف ان بعض الأبنية الاجتماعية تمارس ضغطاً معيناً على بعض الأفراد في المجتمع، بحيث تؤدي إلى نوع من السلوك المنحرف لديهم وغير الممثل لمعايير المجتمع[2].

ويمكن أن يبرز ذلك واضحاً في المجتمع العراقي من خلال ضغط أنساق البناء الاجتماعي بسلطاتها على الأفراد، من دون مقابلة حاجاتهم المنشودة في أغلب فترات هذا المجتمع؛ الأمر الذي أضعف من العلاقة الواضحة بين الفرد والدولة، واختفت عملية بناء المجتمع وتحولت إلى فوضى وتضارب في المصالح؛ ما أدى إلى انحراف الكثير من الأفراد وتلبسهم بعقلية لامعيارية فوضوية في حياتهم.

إن الانومي تبرز من خلال فشل السيطرة الاجتماعية على الحياة؛ مما يؤثر في صور العلاقات في المجتمع. فهناك حاجات لتلبية متطلبات الأفراد في كل شيء، ألا إن تلك المتطلبات تواجه برفض أو عدم تناغم معها، فيبرز الاعتلال أو اللامعيارية[3].

لعل الأفراد في المجتمع العراقي قد برزت لهم في أغلب فترات حياتهم أزمات تمثلت بعدم مواجهة متطلبات ما يُسير حياتهم، من خلال تسلط حكوماتهم في أغلب فتراتها وتبديد ثرواتهم وعدم أدارة البلاد بشكلٍ مطلوب. يضاف إلى ذلك ربما بعض الصفات المتجذرة في الفرد العراقي من قبيل مثلاً الغيبية والقدرية وتمجيد الطواغيت؛ الأمر الذي خلق فوضى حياتية متمثلة بفقدان معايير الحياة السليمة في المجتمع.

---

(1) R. K.Merton , Social Theory and Social Structure , U. S. A , The free press, Glenco , 11th ed , 1968 , p. 215.

(2) د. محمد علي محمد، رواد علم الاجتماع (قراءة جديدة للفكر الاجتماعي الغربي)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976، ص139 – 140.

(3) Lewis A. Coser and Bernard Rosenberg , Sociological Theory , U. S. A Macmillan Publishing , 5th ed , 1982 , p. 397.

إن القيم والمعايير في حالة الأنومي تتفكك بحيث لا تصبح بمثابة مرجع
كل شيء ربما يفلت من عقالها ولا تعد هناك قاعدة أساسية يُحتذى بها، فيتسع
دائرة اللامعيارية إلى ضرب كل دارج والاكتفاء بما يشتهونه ويحبذون
تصبح هنالك عدة قنوات ولا يستطيع المجتمع أن يلبي كل تلك التطلبات
تصادم بينها وتعم الفوضى.

ومن الخصائص الملاحظة للمجتمع المصاب بالأنومي الأنانية المفرطة
إلى انحلال القيم والروابط وتفاعيها، وكذلك الوصول إلى مرحلة الضياع
ذلك صورة التنظيم الاجتماعي بالتفكك[1].

لعل سبب تضارب المواقف في المجتمع العراقي الناتجة عن الأنومي هو
بـ(الأنا) دون (النحن)؛ مما يؤدي إلى تعدد صفات الأنوية دون المصلحة
وفي الموقف اللامعياري لا تتضح الحدود بين الإمكانية وعدم الإمكانية
صحيح وغير صحيح والمتطلبات والأهداف المشروعة وتلك المتطرفة، وهكذا
ثمة قيد على المطامح ويتباين موقف الأنومي هنا مع الظروف الاجتماعية
ارتباطاً بالمعايير عندما يوجد النظام الحقيقي الذي يحدد درجة قصوى من سهولة
التي تتطلع إليها كل طبقة اجتماعية بطريقة شرعية[2].

وهكذا تبدو الضبابية واضحة في هذه المواقف، وبرز أثر ذلك بشكل جلي في
المجتمع العراقي، الذي بدوره جعل من الفرد العراقي المستجيب لهذه
المعيارية متعدد الأوجه في أغلب حالاته، فبات يواجه المواقف الحياتية كلاً حسب
وتصرف معين، فأصبح متأرجح غير مستقر على نقطة أو سلوكية معينة، وذلك
تأزمه من الداخل، وعدم تفتح بموقف أو بناء أساسي يستند إليه في

(1) محمد دنون زيدان الصالحي، نظرة عامة لأزمة الاغتراب، مقال منشور على الانترنت في بوابة الحوار
www.ahwar.com / ahwar III / ahwar III - 9. htm - 47 k. 2007

(2) د. غريب سيد أحمد وآخرون، مصدر سابق، ص344.

موقف عسى أنه يلائم كل ظرف يمر به.

وتلك ليست حالة صحية، فهي تُشير إلى تفتت البناء المجتمعي لذلك الفرد وعدم وجود منطلق أساسي ينطلق منه.

إن ما مر على المجتمع العراقي من أزمات أثرت بشكلٍ واضح في شخصية الفرد العراقي وهويته، وجعلته مغترباً ومهمشاً بسبب ظروفه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية، كل تلك جعلت اللامعيارية ضيفاً دائماً ومرافقاً له.

لقد تراكمت أزمات المجتمع العراقي أزمة بعد الأخرى انتهت بصورةٍ مرضية واللامعيارية أحد نتائجها، والتي تنم عن شبه تقطع أوصال هذا المجتمع بعضها عن الآخر. وعندما نجد مثل هذا الخلل الجوهري علينا أن لا نتوقع أن تسير حياة هذا المجتمع بأفرادهِ بالصورة المطلوبة، فتفكك البنية الأساسية الموجهة للمجتمع والمتمثلة بعدم وجود رابط بين أنساقها، معناه عدم أداء وظائفها وأدوارها بصورةٍ مطلوبة؛ مما يؤدي إلى عدم كفاية تلبية حاجات الأفراد من المتطلبات والأهداف، وعليه فالخلل واضح بعدم الالتزام بسنن نهضة كل مجتمع والخروج عنها بإرغامٍ من الظروف القاسية التي مر بها المجتمع، فضلاً عن بعض سجايا ذلك المجتمع المرضية.

ومن الممكن أن نذكر أمثلة بسيطة تُشير إلى اختراق اللامعيارية لتكوينات الأفراد في المجتمع العراقي خلال فترات أزماتهِ، والمتمثلة بعدم الانصياع بشكلٍ أو بآخر للقوانين سواء باعتقادهم بأنها خاطئة أو لا تلائم حاجاتهم، أو انحرافهم بشكلٍ قصدي عنها، لوجود خلل مرضي فيهم، وكذلك العديد من الضوابط الأخلاقية والأعراف المتفق عليها والتصرف بفرديةٍ عالية، من دون الرجوع إلى الصواب، والاستهانة بكل سلطة حتى وأن كانت على رشادٍ، لنمو روح التمرد الناجمة عن اللامعيارية المتأتية من تكالب الأزمات.